الأمم المتحدة

S/2018/1103*



Distr.: General
10 December 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٦ (٢٠١٨) الذي مدَّد المجلسُ بموجبه ولايةَ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، وطلب مني، وفقا لقرارات سابقة، الإبلاغ عن تنفيذ الولاية كل ٩٠ يوماً. وهو يغطي التطورات السياسية والأمنية في الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والوضع الإنساني، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّعت الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في جنوب السودان الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان واتخذت خطوات أولية نحو تنفيذ المهام السابقة للمرحلة الانتقالية. ومع تعزيز التواصل مع زعماء المعارضة، استمرت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني والأمانة في التحضير لعقد منتديات الحوار الإقليمية المقررة.

عملية السلام

٣ - عقب الانخراط الواسع النطاق والمتواصل للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والقادة الإقليميين، بدعم من الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، وقّعت الأطراف في جنوب السودان الاتفاق المنشط في أديس أبابا في ١٢ أيلول/سبتمبر. ووقّع الاتفاق رئيس جنوب السودان، سلفا كير، نيابة عن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الحالية، ورياك مشار نيابة عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقابرييل شانقسون نيابة عن تحالف المعارضة في جنوب السودان، ودينق ألور نيابة عن ''المحتجزين السابقين'' من الحركة الشعبية لتحرير السودان. ووقّع الاتفاق أيضا ممثلون عن مجموعة الأحزاب السياسية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين والأطراف الضامنة. وينص الاتفاق

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

131218 131218 18-20894 (A)





على فترة انتقالية تمهيدية مدتها ثمانية أشـهر تفضـي إلى تشـكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية جديدة، تحكم خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تتوج بإجراء انتخابات.

٤ - وأصـر تحالف منشـق من الأعضـاء المؤسـسـين لتحالف المعارضـة في جنوب السـودان على أن الاتفاق لم يعالج الأسباب الجذرية للنزاع في جنوب السودان وأن الأطراف الضامنة الإقليمية قد فرضته على أطراف الاتفاق. وفي ٢ تشـرين الأول/أكتوبر، أعلن التحالف تعيين الجنرال توماس سـيريليو سـواكا من جبهة الخلاص الوطني رئيسـا له وأعلن في ١٧ تشـرين الثاني/نوفمبر تغيير اسمه ليصـبح التحالف الديمقراطي الوطني لجنوب السـودان. وواصـلت الحكومة والزعماء المعارضـون الحوار مع المجموعة المنشـقة لإقناعها بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق المنشط.

٥ - وقد أحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشـط، لكنه لا يزال متأخرا عن الجدول الزمني. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، نظم رئيس السـودان، عمر حسـن البشـير، حفلا رسميا في الخرطوم بمشـاركة الأطراف وأصـحاب المصلحة في جنوب السودان للاحتفال بتوقيع الاتفاق. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، استضـاف الرئيس كير احتفالا وطنيا بالسلام في جوبا. وحضر المناسبة رياك مشار وغيره من قادة المعارضة، ورؤساء إثيوبيا وأوغندا والسودان والصومال، ورئيس وزراء مصر.

٦ - وخلال الأسـابيع التي تلت توقيع الاتفاق المنشـط، رشـح الأطراف ممثليهم لمختلف المؤسـسـات والآليات السـابقة للمرحلة الانتقالية. وفي ٢٥ أيلول/سـبتمبر، عين الرئيس كير الأعضـاء العشـرة في اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية، المكلفة بالإشـراف على تنفيذ الأنشـطة السـابقة للمرحلة الانتقالية وتنسـيق تنفيذها. وفي بيان صـادر في ٢٧ أيلول/سـبتمبر عقب حلقة عمل عُقدت في جيبوتي، دعت القيادات النسائية في جنوب السودان الأطراف إلى ضمان أن تجسد الترشيحات لمختلف مؤسسات وآليات الاتفاق التزامهم العريض بالتنوع الجنسـاني، والالتزام المحدد بتخصـيص نسـبة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة في السـلطة التنفيذية ومؤسـسـات العدالة الانتقالية. وفي ١٥ تشـرين الأول/أكتوبر، صـدّق المجلس التشـريعي الوطني الانتقالي على الاتفاق، بعد أن اعتمدته بالمثل الهيئات القيادية للأطراف الأخرى. ووفرت الحكومة أيضا مبلغ ١٠٠ مليون جنيه بجنيهات جنوب السودان ومليون دولار لتمويل الأنشطة السابقة للمرحلة الانتقالية.

٧ - وعقدت آلية رصـد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية حلقات عمل في الخرطوم يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سـبتمبر ويومي ٢٤ و ٢٥ تشـرين الأول/أكتوبر. وأُعيد تشـكيل مجلس الآلية في ٢٧ أيلول/سـبتمبر، واجتمعت لجنتها التقنية خمس مرات خلال الفترة المشـمولة بالتقرير في الخرطوم. وشاركت البعثة على الصعيد التقني في هذه الاجتماعات، نظرا إلى دورها المتوقع في دعم الترتيبات الأمنية المتفق عليها. وعقدت اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية واللجنة الوطنية لتعديل الدسـتور التي أُعيد تشـكيلها اجتماعاتهما الافتتاحية في الخرطوم يومي ٢١ و ٢٢ تشـرين الأول/أكتوبر، واتفقتا على طرائق عملهما وخطة عمل لتنفيذ المهام السـابقة للمرحلة الانتقالية. وفي إطار ما شـكل معلما هاما في عملية السـلام، شـرعت اللجنتان في عقد اجتماعاتهما في جوبا. ففي ٥ تشـرين الثاني/نوفمبر، اجتمع أعضـاء اللجنة الوطنية لتعديل الدسـتور في جوبا لوضـع مشـروع تعديل دسـتوري من أجل إدراج اتفاق السـلام المنشط في الدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام ٢٠١١. واجتمعت اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية مرة أخرى في ٧ تشـرين الثاني/نوفمبر وفي الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشـرين الثاني/نوفمبر للاتفاق على هيكلها واختصاصاتها. وعقد مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجنة

الأمنية الانتقالية المشتركة ومجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين اجتماعات افتتاحية في الخرطوم خلال الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر.

٨ - واستمر الشركاء الإقليميون والدوليون في الانخراط الفعال لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام الشامل للجميع. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت هيئة رؤساء أركان الدفاع/القوات التابعة لإيغاد في الخرطوم، عملا بقرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في إيغاد، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، لإشراك مجلس الأمن في النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة من أجل تنفيذ ولايتها ومراجعتها للسماح لأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال بالمساهمة بقوات بوصفها جهات ضامنة للاتفاق المنشط. وقامت هيئة رؤساء أركان الدفاع/القوات التابعة لإيغاد بإنشاء فريق مشترك للتقييم التقني زار جنوب السودان في الفترة من ٣ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم الحالة الأمنية بغية مراجعة ولاية قوة الحماية الإقليمية. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فريق التقييم تقريره إلى هيئة رؤساء أركان الدفاع/القوات التابعة لإيغاد التي قررت إضفاء طابع رسمي على توصية الفريق لإدماج قوات من أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال في قوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة.

التطورات السياسية الأخرى على الصعيد الوطني

٩ - في ٣ أيلول/سبتمبر، استهلت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني دورتها العامة الثالثة للتحضير لمنتديات الحوار الإقليمي. وقد ناقش الأعضاء حتى الآن نتائج المشاورات الشعبية، والخطط الرامية لعقد ثلاثة منتديات إقليمية للحوار (في مناطق الاستوائية الكبرى وأعالي النيل الكبرى وبحر الغزال الكبرى) وما يتصل بذلك من أعمال تحضيرية. وأقرت اللجنة التوجيهية موجزا للتقارير المتعلقة بالمشاورات الشعبية بعنوان ''الشعب تكلم''، وأربع مذكرات تقنية بشأن الحوكمة والاقتصاد والأمن والتماسك الاجتماعي، واقتراحا بشأن إعادة تنظيم الدولة في جنوب السودان استنادا إلى المسائل المنبثقة من مرحلة المشاورات الشعبية. وجددت اللجنة التوجيهية الدعوات إلى إدماج فئات المعارضة في المراحل المقبلة من عملية الحوار الوطني وواصلت التأكيد على التكامل بين الاتفاق المُنشّط والحوار الوطني. وفي أعقاب نداء وجهه الرئيس كير في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لزعماء المعارضة من أجل تبني الحوار الوطني، أعلن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر إنشاء لجنة للنظر في الحوار.

١٠ - وأعلن الرئيس كير عدة تعيينات في مناصب عليا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أقال الرئيس موسس حسن أييت تيل من منصبه كوزير للتجارة والصناعة وشؤون جماعة شرق أفريقيا وعين بول ميوم أكيج بدلا منه. وعين أيضا دينق داو دينق مالك والفريق مالك ريوبن رياك، على التوالي، نائبين جديدين لكل من وزير الخارجية ووزير الدفاع، والفريق مالك ريوبن رياك يخضع حاليا لجزاءات يفرضها مجلس الأمن وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

١١ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس كير مرسوما، دخل حيز النفاذ فورا، يقضي بتغيير اسم الجيش الوطني من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

التطورات الاقتصادية

١٢ - أظهرت مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية علامات استقرار، ولكن آفاق الانتعاش لا تزال ضعيفة. وفي السوق الموازية، ظل جنيه جنوب السودان ثابتا نسبيا عند حوالي ٢٢٠ جنيها مقابل دولار الولايات المتحدة. ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء، فقد انخفضت أسعار الاستهلاك في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، بينما بلغ معدل التضخم في ١٢ شهرا حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٤٩ في المائة (بانخفاض عن مستويات سابقة تجاوزت ١٠٠ في المائة). وليس هناك ما يشير إلى أن الإلغاء الرسمي لدعم الوقود قد أثر سلبا على أسعار السلع والخدمات. وظل إنتاج النفط عند حوالي ٠٠٠ ١٢٠ - ٠٠٠ ١٣٠ برميل يوميا.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٣ - منذ توقيع الاتفاق المنشط، هناك علامات تدل على أن وقف إطلاق النار قد ترسخ إلى حد كبير في معظم أنحاء جنوب السودان. وقد أسهمت في بناء الثقة الجهود التي بذلتها مؤخرا قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في الميدان لفتح خطوط الاتصال. ومع ذلك، فقد تحققت آلية التحقق من وقف إطلاق النار من اشتباكات محلية متقطعة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، وبين الجماعات المعارضة، في منطقة ياي بولاية وسط الاستوائية، ومنطقة مثلث واو بولاية غرب بحر الغزال، وكوش بولاية الوحدة. ورغم أن الحجم الإجمالي للاشتباكات وتواترها لا يزالا منخفضين، فلا يزال القتال بين الأطراف المتحاربة والعنف القبلي وحوادث الإغارة لسرقة الماشية، لا سيما في البحيرات وجونقلي، سببا للخسائر في صفوف المدنيين والتشرُّد والاختطاف والنهب.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٤ - رغم أن منطقة أعالي النيل الكبرى شهدت انخفاضا في الاشتباكات المسلحة، فقد أبلغ عن حالات قتال وإجرام حول موقع بانتيو لحماية المدنيين وعن حالات تجنيد قسري. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وفي إطار إعادة إدماج القوات الموالية لتعبان دينق قاي في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، تعرضت قافلة عسكرية ترافق لجنة إدماج قوات الدفاع الشعبي والقوات الموالية لتعبان لهجوم زُعم أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار قد شنه في منطقة ميرمير - نقوني وفي منطقة كووك، بمحلية مايانديت، مما أسفر عن مقتل أحد جنود قوات الدفاع الشعبي. وزُعم أن قوات الدفاع الشعبي قد قامت، خلال الاشتباكات، بإحراق منازل، مما أسفر عن تشريد مدنيين. كما وردت تقارير عن تجنيد قسري، شمل أطفالا، من أجل إدماجهم في قوات الدفاع الشعبي. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن ادعاءات بوقوع هجمات شنتها قوات تابعة لكل من الحكومة والمعارضة في كووك وميرمير. وفي اليوم نفسه، زُعم أن شبابا موالين لقوات الدفاع الشعبي في كوش قد هاجموا قرى تسيطر عليها المعارضة في ميرمير، ونهبوا ممتلكات تخص مدنيين وأحرقوا منازل. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في بيل، وهي منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة، شمال شرق نيمني، بمحلية قويت. وفي جونقلي، بمحلية بانييكانق، أفادت تقارير بأن قوات الدفاع

الشعبي قد اشتبكت مع قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في عرديب في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

منطقة الاستوائية الكبرى

١٥ - في منطقة الاستوائية الكبرى، تسببت اشتباكات بين الأطراف المتحاربة في سقوط ضحايا من المدنيين وتشريدهم، لا سيما في ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية. وفي ولاية غرب الاستوائية، في ٥ أيلول/سبتمبر، زُعم أن قوات جبهة الخلاص الوطني قد هاجمت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في كديبة ولاكمادي، مما أسفر عن مقتل جندي من جبهة الخلاص الوطني، وتشريد مدنيين إلى مينقا ولاكامادي. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، قام عضو سابق في جماعة مسلحة بتفجير قنبلة حربية في أثناء جنازة في ساورا، كان يحضرها ما يزيد على ٥٠٠ شخص، مما أسفر عن مقتل ٨ أشخاص وإصابة أكثر من ٣٠ بجراح. وظل انعدام الأمن قائماً إذ أبلغ القائد المحلي للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في مندري الشرقية عن سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات جبهة الخلاص الوطني على مواقع المعارضة منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما اشتبكت، حسب ما قيل، قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار مع قوات جبهة الخلاص الوطني في لوزه في مندري الشرقية.

١٦ - وفي ولاية شرق الاستوائية، استمر الإبلاغ عن انعدام الأمن على الطرق، ولا سيما على طول طريق جوبا - توريت، الذي لم يُعد فتحه إلا في الآونة الأخيرة على يد حاكم توريت بعد إغلاقه في آب/أغسطس. وفي أعقاب كمين نصبه مسلحون في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن قوات نظامية قد نُشرت في المنطقة. واستمر الإبلاغ عن انعدام الأمن على طول الطريق بين توريت وكبويتا، حيث أبلغ عن ثلاثة كمائن في إليو بالقرب من حكومة مافي نصبها ١٠ رجال مسلحين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي تطور آخر، حدث في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ قائد كبير للقوات الموالية لتابان دينق غاي عن خطة مزعومة تشمل عملية متكاملة من جانب القوات الموالية لتابان دينق غاي وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتمركزة حسب ما يقال في بلدة ناروس في مقاطعة لوسوليا، لشن هجوم على قواعد جبهة الخلاص الوطني في كبويتا، بهدف طردها من ناروس وكبويتا.

١٧ - وفي ولاية وسط الاستوائية، أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في محلية كوبيرا، بين ١ و ٤ أيلول/سبتمبر، حيث اتهم الجناح المعارض قوات الدفاع الشعبي بمهاجمة مواقعه في كاجو كاجي يومي ٣ و ٤ في أيلول/سبتمبر. وادّعى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار أن قوات الدفاع الشعبي قد استعادت السيطرة على كوبيرا في ٩ أيلول/سبتمبر واعتدت على مخيمات الأشخاص المشردين في بونقيت وموندو، بمحلية لاينيا، مما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين. وفي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، زُعم أن قوات الدفاع الشعبي قد هاجمت قواعد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في كاجو كاجي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أسفر القتال المستمر بين قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في محلية كوبيرا عن مقتل أربعة جنود

من قوات الدفاع الشعبي. واستمر القتال حتى مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وأُفيد بأنه أسفر عن تشريد مدنيين من موندو بمحلية لاينيا نحو الحدود الأوغندية. كما وقعت اشتباكات مزعومة إضافية بين قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في موندو في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. واشتبكت قوات من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار مع قوة متحالفة تتبع لجبهة الخلاص الوطني وحركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل مدني واحد. وفضلا عن ذلك، أُبلغ أيضا عن اشتباكات وقعت في مينيوري، على بعد نحو ١٠ كيلومترات من بلدة ياي، بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وقوات الدفاع الشعبي يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قيل إنه تلاها هجوم مزعوم شنته قوات تابعة لحركة التغيير وجبهة الخلاص ضد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في المنطقة نفسها. ونتيجة لذلك، أبلغ عن مقتل ٢٤ مدنيا. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن قتال دار في قرية كينييرا بين جبهة الخلاص والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، وأُفيد بأنه أسفر عن مقتل ١٥ مدنيا. واشتبكت قوات الجانبين مرة أخرى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في كينييرا، بمحلية موروبو، حيث أُبلغ عن مقتل ١٧ من جنود جبهة الخلاص. وأفيد أيضا عن قتال دار بين قوات الدفاع الشعبي وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في كيجو بمحلية لاينيا، وفي موندو بمحلية كوبيرا. وأفادت تقارير عن أن قوات تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وجبهة الخلاص قد تبادلت إطلاق نار كثيف حول منطقتي جمبو وموقوو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي بيام وندوقوري بمحلية موقوو في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكدت كذلك سلطة محلية في مقاطعة لوبونوك أنه، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم أن قوات جبهة الخلاص الوطني نصبت كمينا لجماعة مسلحة في كاربيتو بوما في لوبونوك عندما دخلت منطقة خاضعة لسيطرة جبهة الخلاص الوطني، مما أدى، حسب ما قيل، إلى إصابة سبعة أفراد من تلك الجماعة المسلحة.

منطقة بحر الغزال الكبرى

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار واشتباكات في ولاية غرب بحر الغزال، لا سيما في منطقة بقارة الكبرى. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن قافلة نظمتها سلطات ولاية واو لتيسير عودة المدنيين إلى مبورو تعرضت لهجوم شنه قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، حيث أُبلغ عن مقتل أحد جنود قوات الدفاع الشعبي وإصابة ١٨ خلال الهجوم. وزعمت القوات الحكومية أن القوات المعارضة قد هاجمتها في بيسيليا وبقارة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وفي ودهاليلو في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، وفي مبورو في ٢٦ أيلول/سبتمبر. كما زعمت أن قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار قد نفذ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر، هجوما في ودهاليلو، مما أسفر عن تشريد مدنيين نحو واو. وادّعت سلطات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار أن قوات الدفاع الشعبي قد شنت هجمات في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة في نقو بقارة وفرج الله في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وعلى قوكازي بوما في ٢٦ أيلول/سبتمبر، حيث زُعم أن قوات

الدفاع الشعبي قتلت خلالها مدنيا واحدا واختطفت ثلاثة ونهبت ممتلكات مدنية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ادعت السلطات الحكومية في واو أن المعارضة هاجمت مواقع تابعة لقوات الدفاع الشعبي في ناتابو بوما. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت قوات الدفاع الشعبي عن هجمات متجددة ضد المعارضة في نقو بقارة. وفي المقابل، اتهمت المعارضة قوات الدفاع الشعبي بمهاجمة مواقعها في نقو وكبيري ومبورو. وفي اليوم نفسه، أشارت معلومات واردة إلى أن هجمات قوات الدفاع الشعبي قد استمرت في نقوركو حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مع ورود تقارير إضافية عن اشتباكات في قريتي نقيسا بوما وتادو يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، زُعم أن جنود قوات الدفاع الشعبي المتمركزين في بلدة ودهاليلو قد هاجموا مابيو، وهي منطقة يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين، في حين نصبت قوات المعارضة كمينا للقوات الحكومية بين قريتي إيات ونقوركو. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن قوات المعارضة قد نصبت كمينا لقوات الدفاع الشعبي بالقرب من نقوركو، أنقيسا، وهاجمت قاعدة تابعة لقوات الدفاع الشعبي، مما أسفر عن مقتل اثنين من جنود المعارضة. واستمرت الاشتباكات في منطقة بقارة الكبرى، حيث زُعم أن جنودا من قوات الدفاع الشعبي قد شنوا هجوما على قرية نقو أليما في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

النزاعات القبلية

١٩ - استمر العنف القبلي طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في البحيرات وجونقلي. وفي ولاية البحيرات، تصاعدت التوترات الطائفية بسبب العملية الجارية لنزع سلاح المدنيين، التي أدت إلى اختلال في التوازن بين المجتمعات المحلية المسلحة والمنزوعة السلاح. واستمرت الهجمات التي شارك فيها شباب مسلحون من فرع باكام فروا من عملية نزع السلاح في ولايات غرب البحيرات وشرق البحيرات وقوك. وإضافة إلى ذلك، أُفيد بأن حركة المجتمعات المحلية المسلحة من فرع باكام قد أسفرت عن تشريد مدنيين من أديونق وباراجا وتيت - ماكوي وكون إلى بلدة بالوج وشرق يرول. وحدث المزيد من حالات التشرد إلى تجمعات رعي الماشية في جير ومامير. وفي الوقت نفسه، امتدت التوترات القبلية المتأججة بين شباب ألواكلواك من شرق البحيرات وشباب أكوت من غرب البحيرات، التي أسفرت عن مقتل موظف وطني متعاقد مع إحدى وكالات الأمم المتحدة، إلى رمبيك، مما أسفر عن حادث إطلاق نار في مطار رمبيك. وفضلا عن ذلك، أدى مقتل زعيم قبلي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى تصاعد التوترات في المناطق الواقعة بين أتيابا وأكوت وألواكلواك. وفي ولاية البحيرات، استمر العنف القبلي وحوادث الإغارة لسرقة الماشية في بلدية رمبيك الوسطى، مع ادعاءات تفيد بغارات قام بها دينكا قوك على فرع كوي من دينكا أقار وشباب أكام على فرع روب من دينكا أقار في مالك بايام.

٢٠ - وفي جونقلي، استمر العنف داخل القبائل وفيما بينها، ولا سيما بالقرب من بيبور. وفي قرية لوكورنيانق، شمال شرق بيبور، أفادت تقارير بأن شبابا من لانقو وبوتونيا قد اشتبكوا في هجوم انتقامي، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص من بوتونيا وواحد من لانقو. وأسفر حادثان بين شباب من كورينين ولانقو في بيبور وفوفيت، غربي قمروك، عن ١١ حالة وفاة في ٩ أيلول/سبتمبر. وفي يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن حادثي قتال آخرين قرب بيبور، وقعا أيضا بين شباب لانقو وكورينين، وشباب لانقو وبوتونيا، مما أسفر عن مقتل شخص واحد. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أسفرت أعمال عدائية وسط المورلي في ونقوني عن مقتل أحد شباب كورينين وإصابة تسعة أشخاص بجراح،

من بينهم أربعة من ضباط الشرطة. وأُبلغ أيضا عن قتال قبلي بين عشائر فرعية تابعة للو نوير، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص بالقرب من أكوبو في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي اليوم التالي، أفيد بأن هجوما انتقاميا، فيما بين عشيرتين فرعيتين أخريين من اللو نوير، قد أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص في بيري، بمحلية أورور. وفي منطقة بيبور الكبرى، لم يحُل توقيع اتفاق سلام بين ممثلي جيي والمورلي في ٢١ أيلول/سبتمبر دون وقوع هجوم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر قام به أفراد يشتبه انتمائهم إلى مجتمع جيي المحلي، حيث غاروا على تجمعات ماشية تابعة للمورلي، وأفيد بأن ذلك أسفر عن مقتل ١٠ من المورلي وأكثر من ٦٠ من جيي، واختطاف ١٢ طفلا، وسرقة ماشية. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن قوات جي هاجمت قرية نقاتيبيلا، في مارو، وأحرقت عددا من منازل المورلي، عقب حركة رعاة الماشية من المورلي نحو لابراب، بمحلية بيبور.

رابعا – الحالة الإنسانية

٢١ – ظلت الحالة الإنسانية خطيرة. فبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد المشردين بسبب النزاع في جنوب السودان ١,٩٧ مليون شخص. ولجأ حوالي ٢,٥ مليون شخص إلى البلدان المجاورة. وظل المدنيون يتضررون من أعمال العنف. وفي غرب بحر الغزال، في بورو مدين، سُجل حوالي ٠٠٠ ٢ شخص، منهم تقريبا ٥٠٠ من الأطفال والأمهات الجدد، باعتبارهم في حاجة إلى المساعدة والحماية. وأجبر العنف القبلي حوالي ٠٠٠ ١٠ شخص على الفرار من ديارهم في ولاية وسط الاستوائية. وفي أعقاب قتال دار في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في جوبا في منتصف آب/أغسطس، نسقت الوكالات الإنسانية والبعثة عملية نقل حوالي ٠٠٠ ٤ من المشردين داخليا من الموقع إلى قرية منقطين في جوبا. وما زال لدى جنوب السودان أحد أعلى معدلات الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم، ويقدرون حاليا بحوالي ٢,٢ مليون طفل.

٢٢ – وأُعلن عن ظهور مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة في ٣١ تموز/يوليه. وصنفت منظمة الصحة العالمية جنوب السودان في عداد البلدان ”المعرضة لخطر شديد“، إذ شهدت ثلاثة مرات تفشي إيبولا في أعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٩ و ٢٠٠٤. وأنشأت حكومة جنوب السودان فرقة عمل تترأسها وزارة الصحة وتدعمها منظمة الصحة العالمية من أجل تعزيز القدرات الوطنية على التأهب والاستجابة لإيبولا. وما زال النظام الصحي الوطني، الذي تدهور بفعل سنوات النزاع، ضعيفا وغير قادر على فعالية تدبير المتطلبات التي يفرضها عليه احتمال تفشي إيبولا. وقد أعدت الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة والوكالات، عملية للتأهب والتخطيط للطوارئ من أجل التخفيف من حدة المخاطر ودعم الجهود الوطنية. ووضعت البعثة خطة طوارئ مستقلة في حال ثبوت إصابة موظفيها بإيبولا.

٢٣ – وتشير التقديرات إلى أن ٦,١ مليون شخص أو ٥٩ في المائة من السكان كانوا يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي في ذروة الموسم الأعجف (تموز/يوليه – آب/أغسطس). وهذه هي أعلى نسبة من السكان تسجل بوصفها تعاني من انعدام الأمن الغذائي منذ بدء العمل بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في جنوب السودان في عام ٢٠٠٨. وشملت ٠٠٠ ٤٧ شخص صنفوا على أنهم يعيشون في ظروف ”مأساوية“ (المرحلة ٥). وصُنف أكثر من ٦ ملايين شخص في عداد من يعانون من ”أزمة“ (المرحلة ٣) أو حالة ”طارئة“ (المرحلة ٤). وشهد الأمن الغذائي تحسنا طفيفا بحلول موسم الحصاد في أيلول/سبتمبر. ويتوقع حدوث مزيد من التحسن في فترة ما بعد الحصاد بين تشرين الأول/أكتوبر

وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فحينئذ من المرجح أن ينخفض عدد الأشخاص الذي يعانون من ”أزمة“ أو ما هو أسوأ من ذلك إلى ٤,٤ ملايين. ويتوقع أن المناطق التي ستثير معظم الشواغل في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ هي لير ومايينديت في ولاية الوحدة (حيث أعلن عن مجاعة محلية في شباط/فبراير ٢٠١٧)؛ وبيبور في ولاية جونقلي؛ وبانيكانغ في ولاية أعالي النيل؛ وبقارة الكبرى في ولاية غرب بحر الغزال. وأدى النزوح الجماعي من المنطقة الاستوائية الكبرى، المعروفة تقليدياً بأكبر إنتاج زراعي، إلى تفاقم الأمن الغذائي. فحوالي ١,١ مليون طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر سوء التغذية الحاد، منهم حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ يعانون من سوء تغذية شديد.

٢٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع ٥٨ حادثا، ويمثل ذلك انخفاضا من ٦٥ حادثا في أيلول/سبتمبر، وأغلبها في ولايات وسط الاستوائية، وجونقلي، والوحدة، وأعالي النيل، وغرب بحر الغزال. وانطوى في المجموع ٤١ في المائة من تلك الحوادث على عنف ضد الموظفين والأصول، شمل الاعتداء والاحتجاز وأعمال السطو ونصب الكمائن. وانطوى ما يقرب من ربعها (٢٤ في المائة) على عقبات بيروقراطية وإدارية، وهو ما يمثل أكبر عدد من الحوادث المبلغ عنها في أي شهر حتى الآن في عام ٢٠١٨. واتسم ١٦ حادثا من تلك الحوادث (٢٨ في المائة) بالخطورة، إذ شملت قتل اثنين من العاملين في مجال تقديم المعونة واحتجاز ٢٧ موظفا لمدة طويلة في ستة حوادث مستقلة، وفرض قيود على التنقل، ونصب كمينين طُرقيين خطيرين في ولاية وسط الاستوائية. وما زال انعدام الأمن في بقارة، في غرب بحر الغزال، يمنع الجهات الشريكة من تقديم المساعدة إلى المحتاجين في مناطق مثل نقوك ونغيسا ومبورو، رغم إيفاد بعثة رفيعة المستوى لإجراء وساطة بغية تأمين سبل الوصول على نحو مستدام في آب/أغسطس. وما زال الوصول إلى بقارة يطرح صعوبات متكررة: فقد اعترضت حكومة الولاية في واو على إيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد المشردين حديثا من بقارة الكبرى بفعل القتال الجاري، وكانوا يشملون ٢٨ ٠٠٠ شخص صنفوا في المرحلة ٤ من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ومجموعات صغيرة من الأشخاص المصنفين في المرحلة ٥، وهذا على الرغم من حصول البعثة مسبقا على جميع التصاريح اللازمة من السلطات المعنية وطنيا وعلى صعيد حكومة الولاية.

٢٥ - وما زال العنف ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأصول المساعدة الإنسانية يعوق إيصال المساعدات الإنسانية. فللسنة الثالثة على التوالي، ما زال جنوب السودان أكثر الأماكن عنفاً في العالم فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية. وفي أيلول/سبتمبر، قتل أحد العاملين في مجال تقديم المعونة على يد رجال مسلحين مجهولي الهوية في لمبي، بمقاطعة ياي، أثناء تنقله على متن مركبة تحمل علامات واضحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قتل اثنان من العاملين في مجال تقديم المعونة في حادثين متفرقَين؛ أحدهما قتل في كمين نصبه رجال مسلحون مجهولو الهوية على الطريق المؤدي من جوبا إلى لاينيا في كووريجيك أثناء سفره في قافلة تحمل علامات واضحة، أما الآخر فقتل أثناء عمله في مرفق للتغذية في فنجاك، بولاية جونقلي. وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للعاملين في مجال تقديم المعونة الذين قتلوا منذ بداية النزاع إلى ما لا يقل عن ١١٢.

٢٦ - وعلى الرغم من التحديات المطروحة، بحلول نهاية آب/أغسطس، كانت الجهات الشريكة في المجال الإنساني قد قدمت مساعدة منقذة للحياة لفائدة ٤,٧ ملايين من أصل الـ ٦ ملايين شخص المستهدف. ويشمل ذلك المجموع أكثر من ٤,٢ ملايين شخص الذين تلقوا الدعم الغذائي والمعيشي.

وقُدم الدعم لما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ من الفتيات والفتيان والأمهات الجدد فيما يتعلق بسوء التغذية الحاد، وزود حوالي مليون شخص بسبل الوصول إلى مصادر المياه المحسنة والمرافق الصحية.

٢٧ - وقد كانت خطة الاستجابة الإنسانية ممولة بنسبة ٦٠ في المائة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، إذ استلم ١ بليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ١,٧ بليون دولار. والأعمال التحضيرية لخطة الاستجابة لعام ٢٠١٩ جارية.

خامساً - تنفيذ المهام التي كُلِّفت بها البعثة

ألف - حماية المدنيين

٢٨ - ظل تنفيذ المهام في إطار ولاية حماية المدنيين التي كُلِّفت بها البعثة يسترشد بالنهج الثلاثي المستويات لحماية المدنيين. ففي إطار المستوى الأول، وهو الحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، تواصلت البعثة مع السلطات الوطنية والجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني والمحلي، بوسائل منها إجراء زيارة إلى ياي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر للاجتماع مع سلطات الولاية ومجموعة تتألف من ٥٠٠ ١ من الأفراد المشردين والعائدين مؤخرا من أوغندا بهدف مناقشة المجالات التي يحتمل أن تقدم البعثة فيها دعما إضافيا من أجل تهيئة مناخ موات للعودة. واستخدمت أيضا الاتصالات التي أجريت في الخرطوم مع قادة الأحزاب في الفترة المؤدية إلى توقيع الاتفاق المنشط من أجل تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تتحملها السلطات الوطنية فيما يتعلق بحماية المدنيين وتحديد مجالات لأغراض التعاون البناء. وتعززت تلك الرسائل بزيارة مشتركة بين الأمم المتحدة ووفد الاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بقيادة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وعضو في فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي، وهو النائب السابق لرئيس أوغندا، سبسيوزا وندرا كازيبوي.

٢٩ - ونظمت البعثة ٢٤ حلقة عمل على المستوى دون الوطني بشأن مواضيع متصلة بالتماسك الاجتماعي، والمصالحة، وإدارة النزاعات، ودور الزعماء التقليديين والنساء والشباب في بناء السلام. واستفاد من حلقات العمل تلك ٢٤٥ ٣ مشاركا في المجموع (منهم ٠٢٩ ١ امرأة)، من بينهم ممثلون للمشردين داخليا وللمجتمعات المضيفة، ومسؤولون على مستوى الولايات والمقاطعات، وأعضاء من القوات المسلحة المنظمة، وزعماء تقليديون، وممثلون للشباب والنساء. وفي بوما، يسرت البعثة عقد منتدى حواري لمعالجة مسألة العنف بين الأجيال في أوساط ''مجموعات عمرية'' ذكورية من قبيلة المورلي. ولمنع تجدد الاشتباكات بين المزارعين المحليين في أمادي والرعاة الرحل من تيريكيكا في موسم الجفاف المقبل، يسرت البعثة عقد منتدى حددت خلاله الجهات المعنية ما يوجد من ثغرات في تنظيم الهجرة الرعوية واتفقت على تعزيز المعايير من أجل منع نشوب النزاعات. وفي إطار مواصلة برنامج لتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية في البحيرات الكبرى وولاية الوحدة بدأ في أيار/مايو، دعمت البعثة، بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية، عقد مؤتمر سلام في يرول في شرق البحيرات، نوقشت فيه مسائل تعويض الخسائر في الأرواح وضرورة نزع سلاح المدنيين. وفي مابان، في ولاية أعالي النيل، نظمت

البعثة منتدى لمدة يومين ركز على الشـــرطة المحلية والعلاقات المجتمعية، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها لآليات إدارة النزاعات التقليدية أن تكمل الخدمات التي تقدمها الشرطة.

٣٠ - وفي إطار المستوى الثاني، وهو الحماية من العنف البدني، كانت البعثة، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، توفر الحماية لمشـــردين داخليا يبلغ عددهم ١٩٥ ٧٤٧ في خمســـة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة. وشمل ذلك ١١٥ ٥٢٥ من المشـــردين داخليا في بانتيو، و ٣٢ ١١٣ شـــخصـــا في جوبا، و ٢٩ ١٩٠ شخصا في ملكال، و ٢ ٢٦٧ شخصا في بور، و ١٦ ٦٥٢ شخصا في واو. وتواصل المنطقة المحمية المؤقتة المتاخمة لقاعدة البعثة في جنوب ولاية الوحدة توفير الحماية لفائدة ١ ٣٧٩ مشردا داخليا، ويمثل ذلك انخفاضـــا مقارنة بالعدد المبلغ عنه ســـابقا وهو ٢ ٥٠٠. وواصـــلت عملية تخفيف الاكتظاظ في موقع الحماية الموجود في واو تقليل عدد المشردين داخليا هناك. واستمر تعزيز الطابع المدني للمواقع من خلال عقد اجتماعات أســـبوعية مع قادة المجتمعات المحلية لتذكيرهم بمســـؤوليتهم الخاصـــة عن كبح الإجرام في المواقع. وأُجريت عمليات تفتيش منتظمة في مواقع الحماية وفي نقاط الدخول من أجل فرض رقابة على الأســـلحة والســـلع المهربة في المواقع. ونُظّمت لقاءات مفتوحة منتظمة مع ممثلي المجتمعات المحلية في مواقع الحماية الموجودة في بانتيو وبور وملكال وواو لمناقشة استجابة البعثة للأعمال الإجرامية.

٣١ - وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، ســـجل وقوع ما مجموعه ٣٩١ حادثا إجراميا وأمنيا في مواقع حماية المدنيين (١٣٦ في واو، و ١٠٥ في بانتيو، ٦٥ في جوبا، و ٧١ في ملكال، و ١٤ في بور). واعتُقل ٩٦ شـــخصـــا في المجموع اشـــتبه في تورطهم في حوادث أمنية خطيرة في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بانتيو وجوبا وملكال. وفي إطار مشـــروع البعثة المتعلق بتعزيز المســـاءلة، أحالت البعثة تســـع حالات إلى السلطات الوطنية للنظر في احتمال إجراء تحقيق جنائي ومحاكمة الجناة. وشكلت السلطات الوطنية، بدعم لوجســـتي قدمته البعثة، محكمة متنقلة لمحاكمة خمســـة أشـــخاص متهمين بارتكاب جرائم عنف جنسي في موقع حماية المدنيين في ملكال. وأسفرت هذه المحاكمات عن إدانات وأحكام بالسجن لمدد تتراوح بين ١٨ شـــهرا و ١٠ ســـنوات. وســـلمت البعثة الأشـــخاص المدانين إلى مســـؤولي الســـجون الوطنيين في ٢٤ تشـــرين الأول/أكتوبر. وبناء على نجاح المحكمة المتنقلة في ملكال، من المقرر أن تنظر محكمة متنقلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في قضايا محالة إليها من موقع بانتيو.

٣٢ - وفضـلا عن حماية مواقع المدنيين، واصـلت البعثة التركيز على ردع العنف ضـد المدنيين والحد منه في جميع أنحاء جنوب الســـودان. فخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أُجري ما مجموعه ٩ ١٨٥ دورية (قصـــيرة وطويلة المدة وجوية دينامية ونهرية وراجلة)، بما في ذلك ١ ٧٦٤ دورية لدعم آلية رصـــد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي ولاية أعالي النيل، واصلت البعثة دورياتها على الضفة الغربية لنهر النيل وفي مناطق كاكا وتونغا وأبوروك. وواصـلت البعثة أيضـا تنظيم دوريات منتظمة في مناطق أخرى تسـيطر عليها المعارضـة، مثل مايووت، وماتيانق، وعطار، وباجاك، وأولانق وكذلك في القرى الواقعة على ضـفتي نهر النيل. وسـاهمت قاعدة البعثة في كدوك في تهيئة بيئة مواتية وآمنة لإيصـال المسـاعدة الإنسـانية. وفي جونقلي، واصـــلت البعثة وجودها من خلال إجراء دوريات جوية دينامية متكاملة طويلة المدة في المناطق التي يسـيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشـعبية لتحرير السـودان/الجيش الشـعبي لتحرير السـودان بهدف دعم سـلامة إيصـال المسـاعدة الإنسـانية، واكتسـاب فهم أفضـل للبيئة، وتيسـير العودة الطوعية والكريمة. وفي ولاية الوحدة، زِيدت تدابير بناء الثقة والدوريات المتكاملة مع التركيز على المواقع ذات الأولوية في إطار اســـتراتيجية الاســـتجابة خارج نطاق بانتيو والبؤر الســـاخنة مثل لير، وثونيور،

وغانـدور، وروبكواي، وبيلينغ، وبـادية، وأدوك، وكوج، وبوو. وتولت دوريات قصـــيرة وطويلة محددة الأهداف في غاندور، وباديا، ومير، وروبكوي، وبيه، وكوج، وبوو، ردع هجمات كان من شـــأنها إلحاق الضرر بالمدنيين.

٣٣ - وفي إطار المســتوى الثالث، وهو تهيئة بيئة توفر الحماية، واصــلت البعثة تعاملها مع الســلطات المدنية والعســكرية والمجتمعات المحلية والجهات الشـريكة في المجال الإنســاني، بهدف تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لعودة السكان المشردين. ففي بانتيو، في ولاية الوحدة، انتهت البعثة من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة مســـاحتها ٢٠٠ متر حول قاعدة موقع حماية المدنيين من أجل كبح الجريمة في المنطقة المجاورة مباشــــرة للموقعين. ودعمـت دوريـات بنـاء الثقـة التي قـامـت بهـا البعثـة في جنوب ولايـة الوحـدة عودة أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا من منطقة الحماية المؤقتة في لير إلى قراهم. وفي ملكال، في ولاية أعالي النيل، واصلت البعثة أعمال الدعوة لدى السلطات من أجل مواصلة تجريد المدينة من السلاح، وهو ما أســفر عن زيادة في عدد المشــردين داخليا الذين يغادرون الموقع للقيام بأنشـطة في المدينة خلال اليوم، مما يشير إلى تحسن الأوضاع الأمنية. وشرع المشردون داخليا أيضا في زيارة مناطقهم الأصلية الواقعة على الضـــفة الغربية لنهر النيل لتقييم الحالة وإمكانية عودتهم في نهاية المطاف. وفي جونقلي، دعمت البعثة، بالتنسيق مع الجهات الشريكة في المجال الإنساني، عودة ٢٤٤ من المشردين داخليا طوعا من موقع الحماية في بور إلى أكوبو. وفي يامبيو، في ولاية غرب الاســـتوائية، تعاونت البعثة مع الجهات الشـــريكة في المجال الإنمائي والبعثات الدبلوماسية لدعم بدء شراكة من أجل برنامج الإنعاش والقدرة على الصمود، تهدف إلى اسـتعادة سـبل الحصـول على الخدمات الأسـاسـية، واسـتعادة القدرات الإنتاجية وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات لمواصلة التشجيع على عودة السكان المشردين داخليا.

باء - رصد حقوق الانسان والتحقيق بشأنها

٣٤ - وثقت البعثة انخفاضـا عاما في عدد ما أبلغ عنه من انتهاكات حقوق الإنسـان والتجاوزات التي يرتكبها الأطراف في النزاع عقب التوقيع على الاتفاق. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، تحققت البعثة من ١٤١ حادثا شـــكل تهديدا لحقوق الإنســـان وللحماية. وشملت هذه الحوادث حالات قتل أو جرح تعرض لها مدنيون، والاختطاف، والعنف الجنســـي، والاعتقال التعســـفي والاحتجاز المطول، والتجنيد و/أو اسـتخدام الأطفال على يد القوات أو الجماعات المسـلحة، والتشـريد القسـري، والنهب، وتدمير الممتلكـات المـدنيـة والابتزاز. وأســـفرت تلـك الحوادث عن مقتـل مـا لا يقـل عن ١٥١ مـدنيـا وجرح ١٠٣ آخرين. ومن أصل الــــ ١٤١ حادثا، نُسب ٤١ حادثا إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و ٢٧ حادثا إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشـار، و ٧ حوادث إلى جهاز الشـرطة الوطنية لجنوب السـودان، و ٧ حوادث إلى دائرة الأمن الوطني، و ٥٩ حادثا إلى عناصر مسلحة أخرى، بما في ذلك جهات ضالعة في العنف القبلي.

٣٥ - وسُـــجلت في المجموع ١٨٧ حالة من حالات العنف الجنســـي المتصـــل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصـاب والاغتصـاب الجماعي واختطاف النسـاء والفتيات لأغراض الاسـترقاق الجنسـي. وفي سـلسـلة من الهجمات وقعت في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ تشـرين الثاني/نوفمبر، التمسـت ١٥٧ امرأة وفتاة على الأقل مسـاعدة طبية بعد تعرضـهن للاغتصـاب على أيدي رجال مسـلحين مجهولي الهوية في الأراضـي الخاضـعة لســـيطرة الحكومة عندما كن مســـافرات على طرق عامة قرب قريتي غويت ونيالدي في شمال ليتش.

وقد فتحت البعثة على الفور تحقيقاً في تلك الحوادث. ومن الحالات الـ ٣٠ المتبقية، التي كانت تخص ١٢ فتاة قاصرة، نُسبت ٦ منها إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ونُسبت ٨ منها إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، ونُسبت حالة واحدة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، بينما لم تنسب بعد الحالات الـ ١٥ المتبقية إلى أي جهة.

٣٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت الحكومة الأمر الجمهوري رقم ٢٠١٨/١٧ الذي ينص على الإفراج الفوري عن جميع ''أسرى الحرب'' و ''المحتجزين''، وذلك في إطار تدابير بناء الثقة المتصلة بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاق المنشط. وحلال مواجهة وقعت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر مع القوات الحكومية في مرافق الاحتجاز التابعة لمقر دائرة الأمن الوطني في جوبا، اتصل العديد من المحتجزين بوسائط الإعلام، وطالبوا الحكومة باحترام حقوقهم في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والوفاء بالالتزامات المقدمة. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أُفرج من مرافق الاحتجاز الحكومية عن ٢٥ فردا، ثبت أن اثنين منهم من السجناء السياسيين. وفي سياق آخر، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفرج الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار عن أربعة عناصر. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق سراح المتحدث باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، جيمس غادتيت، ومستشار عسكري سابق لرياك مشار من جنوب أفريقيا، هو ويليام أندلي، عملا بأمر أصدره الرئيس كير خلال احتفالات السلام التي نُظمت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا.

٣٧ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا عنوانه ''الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين في ولايتي غابودوي وطمبرة (غرب الاستوائية)، نيسان/أبريل - آب/أغسطس ٢٠١٨''. وجرت الإشارة في التقرير إلى أن حوالي ٩٠٠ مدني اختطفوا لأغراض الاسترقاق الجنسي والتجنيد القسري على يد قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، ودُعي إلى الإفراج عنهم فورا. وفي بيان نشر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، نفى متحدث باسم الجماعة الادعاءات الواردة في التقرير ولكنه أشار إلى أن قيادة الجماعة ستحقق فيها.

٣٨ - وبالتعاون مع شركاء، منهم مجلس الكنائس في جنوب السودان ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، نظمت البعثة ست دورات تدريبية على رصد خطاب الكراهية والإبلاغ عنه ومكافحته لفائدة ١٥٢ من مهنيي وسائط الإعلام، وقادة المجتمعات المحلية، والشخصيات السياسية وغيرها من أفراد المجتمع المدني في أويل، وجوبا، وملكال، ويامبيو، وكان من بينهم ٤٧ امرأة. وظلت قيود جائرة تفرض على من يعبرون عن آراء ينظر إليها على أنها تنتقد الحكومة أو تمس بسمعة البلد. فعلى سبيل المثال، في ٣ أيلول/سبتمبر، أمرت دائرة الأمن الوطني بحذف مقالة كان من المقرر أن تنشر في صحيفة محلية في جوبا تنتقد التأخر في دفع مرتبات موظفي الحكومة.

٣٩ - وظل استمرار جنوب السودان في تطبيق عقوبة الإعدام يثير قلقا بالغا، بالنظر إلى محدودية قدرة النظام القضائي الوطني للبلد على الاستيفاء التام للحد الأدنى من ضمانات مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة. ففي ٩ أيلول/سبتمبر، نُقل ٣٤ من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام (٣١ رجلا، وامرأتان، وحدث ذكر) من توريت إلى جوبا في إطار تنفيذ أمر صادر عن المدير العام للسجون في أيار/مايو ٢٠١٨ بعطي تعليمات بنقل السجناء المحكوم عليهم بالإعدام من مرافق السجون

التابعة للدولة إلى جوبا وواو لأسباب أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، ورد أن ١٤ من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، قيل إن من بينهم حدثين، يوجدون في سجون بور، وكبويتا، ويامبيو، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونُقل ثلاثة سجناء من كبويتا إلى سجن جوبا المركزي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت البعثة تنفيذ خمس عمليات إعدام منذ تموز/يوليه ٢٠١٨ (أربعة في السجنين المركزيين لجوبا وواو، وعملية خامسة خارج سجن جوبا المركزي عقب محاكمة عسكرية). وواصلت البعثة دعوة السلطات الوطنية إلى وقف تنفيذ عمليات الإعدام.

٤٠ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الخاصة التي أنشئت للمحاكمة المتعلقة بالأحداث التي جرت في فندق تيران في عام ٢٠١٦ حكما نهائيا يدين ١٠ من المدعى عليهم الـ ١٢ بتهم تتعلق بقتل صحفي من جنوب السودان واغتصاب خمس أجنبيات تعملن في مجال الأنشطة الإنسانية. وأصدرت المحكمة أحكاما بالسجن تتراوح بين سبع سنوات والسجن مدى الحياة.

٤١ - وما زالت المسائل المتعلقة بالوصول تؤثر سلبا على قدرة البعثة على التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة المتصلة بحقوق الإنسان. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُنعت أفرقة حقوق الإنسان التابعة للبعثة من الوصول إلى وجهتها في تسع مناسبات، تعزى كلها إلى قوات وسلطات حكومية.

٤٢ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى مؤسسات قطاع العدل لمعالجة مسألتي الاحتجاز المطول والتعسفي. وشُكلت فرقة عمل في سجن جوبا المركزي للتعجيل بالبت في القضايا ذات الأولوية، بما في ذلك قضايا الأحداث والأشخاص الذين ظلوا رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من عام. وأفرج في أواخر أيلول/سبتمبر عن مجموعة تتألف من ٢٤ حدثا دون الرابعة عشرة من العمر وعن أشخاص متهمين بارتكاب جرائم بسيطة. وتدعم البعثة أيضا تنشيط محكمة متنقلة في سجن جوبا المركزي لتيسير استعراض جميع القضايا المعادة إلى المحكمة وفقا لقانون جنوب السودان. وافتتحت البعثة أيضا منتدى لحقوق الإنسان في بانتيو وتوريت لإشراك السلطات الحكومية والجهات المعنية في المجتمع المدني من أجل معالجة مسائل حقوق الإنسان على مستوى الولايات.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد أوضاع الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها، ٩٠ حادثا متحققا منه من حوادث الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم (٣١)، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (٣٠)، والاختطاف (١٩)، والقتل والتشويه (١٠)، ومنع إيصال المساعدة الإنسانية (١). وتضرر منها ما لا يقل عن ١٢٦ طفلا (٧٢ فتى، و ٤٥ فتاة، و ٩ يُجهل نوع جنسهم). وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل من ٤ حوادث انطوت على هجمات على مدارس (٣) ومستشفيات (١) و ١٢ حادثا من حوادث استخدام الدارس (٨) والمستشفيات (٤) لأغراض عسكرية، تضرر من جميعها ٢ ٥٦٨ طفلا (١ ٣٢٨ فتى، و ١ ٢٤٠ فتاة). وفي الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدِم ذهب وفد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في بعثة إلى جنوب السودان واجتمع مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم النائب الأول للرئيس، من أجل الدعوة إلى المضي قدما في وضع خطة عمل شاملة لوقف الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. واجتمع الفريق العامل أيضا مع منظمات المجتمع المدني والشركاء في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية المتضررة والأطفال المتضررين في سياق استجابة لضحايا الانتهاكات الجسيمة، وتعاون الجهات الشريكة في المجال الإنساني مع الفريق العامل في تنفيذ برنامج إعادة إدماج شامل لفائدة الأطفال المفرج عنهم من أيدي القوات والجماعات المسلحة. ووفرت البعثة

أنشـــطة بناء القدرات والتوعية في مجال حماية الأطفال لفائدة ٤ ٨٣٥ مشـــاركا (منهم ١ ٨١٩ امرأة)، بما يشـــمل ٩٦١ فردا من أفراد قوات الأمن الحكومية (منهم ١٤٩ امرأة)، وأفراد المجتمع المدني المحلي والمجتمعات المحلية.

٤٤ - ويسرت البعثة ٢٠٣ أنشطة لبناء القـــدرات والتوعيـــة في مجـــال حقـــوق الإنسان، استفاد منها ٢ ٥٢٨ مشـــاركاً (منهم ١ ١١٢ امرأة)، بما يشـــمل أفرادا من جهاز الشـــرطة الوطنية لجنوب الســـودان والمجتمع المدني وجهات معنية أخرى. وفي إطار تعميم مراعاة حقوق الإنســـان على الصـــعيد الداخلي، يســـرت البعثة عقد دورات بشـــأن ولاية حقوق الإنســـان شـــارك فيها ١ ٤٢٦ من أفراد البعثة النظاميين، من بينهم ٢٧٣ امرأة.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٥ - واصـــلت البعثة العمل جنبا إلى جنب مع الشـــركاء في المجال الإنســـاني لتعزيز الأمن في عمليات الاستجابة المستـمرة. واكتملت إحدى عشـرة مهمة من مهام حماية القوة الإنسـانية بتوفير مرافقة مسـلحة على طول الطرق عالية الخطورة. ويجري الاضطلاع بمهام الحماية المستمرة لتأمين ثمانية مطارات تستخدمها الخدمات الجوية الإنســـانية. وتقوم البعثة بدور مركزي في التخطيط للطوارئ المتعلقة بالتأهب لمرض فيروس إيبولا، حيث تعمل مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والشركاء في المجال الإنساني لتحديد القدرات ومتطلبات الوصـول والتخزين المسبق للمعدات والمواقع الجاهزة المخصصـة للفحص عند المعابر الحدودية. وقد مكنت القوافل المحمية التابعة للبعثة الشـــركاء من الوصـــول إلى ياي للمرة الأولى منذ عدة أشـــهر، واســـتكمال إعادة الإمداد الحيوية بالأغذية والأدوية إلى مواقع التخزين الإنســـاني، وتوفير المعدات واللوازم الأساسية اللازمة للتأهب لمواجهة إيبولا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة أيضا أربع حلقات عمل للتنسيق المدني - العسكري مع الشركاء في المجال الإنسـاني والمكاتب المدنية التابعة للبعثة لتحسـين التنسيق وتكامل الجهود الضرورية للحفاظ على الظروف المؤاتية لإيصال المساعدة الإنسانية.

٤٦ - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسـح مجمعات إنسـانية في وسـط الاسـتوائية، وأعالي النيل، والوحدة، وأزالت الألغام عنها. وفي ٢٧ أيلول/ســـبتمبر، أطلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام الاســـتراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الألغام (٢٠١٨ - ٢٠٢١) التي تركز على بناء القدرات الوطنية للإشراف على الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنفيذها في جنوب السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم نشر ٢٢ فريقا لمكافحة الألغام في جميع أنحاء البلاد. وتم مسح وتطهير ما مجموعه ٢ ١١٥ ٤١٥ مترا مربعا، وتمت إزالة وتدمير ٤ ٣٣٤ قطعة من الأخطار المتفجرة و ١٠١ ٧٣٨ طلقة من ذخائر الأســـلحة الصـــغيرة. كذلك أكملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدمير جميع الأســـلحة والذخائر المصـــادرة في مواقع حماية المدنيين وما حولها، بما في ذلك ١,٢ طن من المتفجرات من مخلفات الحرب وأكثر من ١٠ ٠٠٠ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق وعملية السلام

٤٧ - واصلت البعثة استخدام مساعيها الحميدة بالتحاور مع الأطراف وأصحاب المصلحة من جنوب السـودان، سـواء في جنوب السـودان أو في المنطقة. وشملت هذه التحاورات عدة تفاعلات منفصـلة بين ممثلي الخاص والرئيس كير ورياك مشـــار، حيث أعرب كلاهما عن الالتزام باتخاذ تدابير لبناء الثقة وتنفيذ

الاتفاق المنشط بالكامل. واجتمع ممثلي الخاص أيضا مع كبار المسؤولين الحكوميين في المنطقة، بمن فيهم وزراء خارجية إثيوبيا وأوغندا والسودان والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عدة منتديات، حيث سلط الضوء على المسؤولية الجماعية والدور الأساسي المستمر للمنطقة والشركاء الدوليين لتوفير الإشراف الفعال على تنفيذ الاتفاق. كما شجعت البعثة على تنفيذ المهام السابقة للمرحلة الانتقالية في الوقت المناسب، بما في ذلك تدابير بناء الثقة وتعيين الممثلين في مختلف المؤسسات والآليات، وحضرت اجتماعات اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية بصفة مراقب.

٤٨ - وواصلت البعثة تزويد آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بالدعم اللوجستي اللازم لتمكينها من الوفاء بولايتها المتعلقة برصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. وشمل ذلك حماية القوة والدعم الجوي. وشاركت البعثة أيضا بنشاط في اجتماعات مجلس الآلية المعاد تشكيله واللجنة التقنية للآلية.

٤٩ - وواصلت البعثة أيضا التعاون مع اللجنة التوجيهية وأمانة الحوار الوطني من أجل تعزيز عملية شاملة وتشاركية وذات مصداقية، فضلا عن استكشاف سبل تحقيق تكامل أكبر بين الحوار الوطني وتنفيذ الاتفاق المنشط.

٥٠ - ودعمت البعثة، بالتنسيق مع الحكومة وبجهود من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاق المنشط، بسبل منها تنظيم حلقات عمل مع المجتمع المدني والصحفيين، وطبع وتوزيع ٣ ٠٠٠ نسخة من الاتفاق الموقع، والقيام بأنشطة أخرى، مثل استضافة بطولة كرة القدم للسلام مع الجامعات المحلية.

هاء - المرأة والسلام والأمن

٥١ - على النحو المبين في الفقرة ٢٨ أعلاه، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، زار وفد مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جنوب السودان لإبلاغ رسالة دعم قوية لتنفيذ الاتفاق المنشط. وشدد على أهمية مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق والالتزام بالأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية فيه. واجتمع الوفد مع وزراء الحكومة، والقيادات النسائية لمنظمات المجتمع المدني والنساء في مواقع حماية المدنيين، واستمع إلى طلب جماعي يدعو إلى ضمان الأطراف في الاتفاق الوفاء بتخصيص حصة ٣٥ في المائة للنساء، لا على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات فحسب، بل أيضا في جميع الهياكل السابقة للمرحلة الانتقالية وفي المرحلة الانتقالية، ومعالجة النقص الحالي في حصتهن. وعقب ذلك، قدم الوفد إحاطة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ولمجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٢ - وفي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدت البعثة حلقة عمل استشارية مع أصحاب المصلحة من المستوى الوطني ودون الوطني لتوجيه صياغة استراتيجية لمنع العنف الجنسي والجنساني على نطاق البعثة تهدف إلى تحسين الحماية داخل وخارج مواقع حماية المدنيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتيسير عدة حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني النسائية لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام من أجل الوفاء بالحصة المحددة بنسبة ٣٥ في المائة.

سادسا – ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

٥٣ – في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة ٢ ٦٧٣ موظفا، منهم ٨٩٧ موظفا دوليا (٢٤٤ امرأة، ٢٧ في المائة)، و ١ ٣٧٩ موظفا وطنيا (١٩٥ امرأة، ١٤ في المائة)، و ٣٩٧ فردا من متطوعي الأمم المتحدة (١٢٩ امرأة، ٣٢ في المائة).

٥٤ – وبلغ قوام الشرطة ١ ٨٩٣ فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ ١ ١٠١ فرد)، منهم ٦٥٩ فردا من أفراد الشرطة (١٧٦ امرأة، ٢٧ في المائة)، و ١ ١٧١ فردا في وحدات الشرطة المشكلة (٢٣٠ امرأة، ٢٠ في المائة)، و ٦٣ فردا من أفراد الإصلاحيات (١٣ امرأة، ٢١ في المائة).

٥٥ – ومن أصل القوات المأذون بها، وعددها ١٧ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك ما يصل إلى ٤ ٠٠٠ فرد لقوة الحماية الإقليمية، بلغ قوام قوات البعثة ١٤ ٦٣٧ فردا عسكريا: ٢١٤ من ضباط الاتصال العسكريين (٢٧ امرأة، ١٣ في المائة)، و ٤٠٥ من ضباط الأركان العسكريين (٥٥ امرأة، ١٤ في المائة)، و ١٤ ٠١٨ من أفراد الوحدات العسكرية (٤٧٦ امرأة، ٣ في المائة). وقد تم حتى الآن تأهيل ٢ ٢٢٦ من أفراد قوة الحماية الإقليمية. وقد نُشر كامل القوام التكميلي لوحدة الهندسة في بنغلاديش، وسرية التأهب العالي النيبالية، وكتيبتي المشاة الإثيوبية والرواندية. وتم نشر سرية غانية جرى تأهيلها في ٢٦ آب/أغسطس ومستشفى فييتنامي من المستوى ٢ بما يلزمهما من المعدات الأساسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، بتفعيل آليات الشكاوى المجتمعية في ١٠ مواقع، على أن يجري إنشاء ٨ مواقع أخرى. ولضمان الاتساق في جميع أنحاء البلاد، تم تعيين وتدريب منسقين من مختلف الوكالات.

سابعا – الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٥٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٥١ حادثة تشكل انتهاكات لاتفاق مركز القوات. وكان من الأمور التي تثير القلق بوجه خاص إطلاق النار على فريق دورية تابع للبعثة في ١٥ أيلول/سبتمبر على يد جندي تابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في محاولة لوقف الدورية بالقوة بالقرب من قاعدة البعثة في ياي، بوسط الاستوائية، مما أسفر عن إصابة أحد أفراد فريق دورية البعثة بجرح ناجم عن طلقة نارية.

٥٨ – وسجلت البعثة ١٩ حادثة نسبت إلى الحكومة جرى فيها فرض القيود على التنقل وأثرت على عمليات البعثة، واستهدف بعضها أفراد البعثة الذين يقومون برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. كما تم الإبلاغ عن ثلاث حالات جديدة لاعتقال واحتجاز موظفي البعثة من قبل موظفين حكوميين. وفي إحدى الحالات، اعتُقل موظف وطني تابع للبعثة في كواجوك في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بسبب نزاع خاص وقام أفراد من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان باحتجازه في مركز شرطة محلي. وقد أطلق سراحه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ولم تخطر الحكومة البعثة رسميا بإلقاء القبض على الموظف واحتجازه، ولم تُبلغ البعثة باتخاذ أي إجراءات قانونية ضده. ولا يزال مكان وجود اثنين من الموظفين تم القبض

عليهما في عام ٢٠١٤ مجهولا. ولم تمكن الحكومة البعثة من الوصول إليهما أو تقدم معلومات عن حالتها، على الرغم من الطلبات المتكررة بذلك.

٥٩ - واستمر وقوع الانتهاكات للالتزام بتسهيل دخول أفراد البعثة إلى جنوب السودان. ومما يثير القلق التأخر في منح تأشيرات الدخول لتسعة من ضباط الأركان العسكريين التابعين للبعثة الذين ظلوا ينتظرون لفترات تتراوح بين ثلاثة وثمانية أشهر؛ وتم منح خمسة من الضباط التسعة مؤخرا موافقة مسبقة. وتشمل الانتهاكات الأخرى التي سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير اقتحام جنديين تابعين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المنطقة المحمية المؤقتة التابعة للبعثة في لير، كان أحدهما مسلحا بقنبلة يدوية؛ واقتحام أحد أفراد جهاز الأمن الوطني، وهو مسلح بمسدس، موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في جوبا؛ ومضايقة وترهيب أفراد البعثة في جوبا وشرق الاستوائية على التوالي؛ واعتداء جندي تابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على أفراد البعثة في واو؛ ومطالبة موظفي مديرية الجوازات والجنسية والهجرة في جوبا لمتعاقد دولي تابع للبعثة بدفع رسوم غير مأذون بها. وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات عن طريق سجل شهري للحوادث وبالاجتماعات المباشرة مع المسؤولين.

٦٠ - وسجلت ثلاثة حوادث تشمل التدخل في أنشطة البعثة من قبل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لمشار في أعالي النيل وجونقلي.

٦١ - وواصلت البعثة بذل الجهود لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها من خلال تنفيذ خطة عملها على مستوى البعثة على أساس التوصيات الواردة في تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس - كروز المعنون "تعزيز سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، ووثيقة إدارة المخاطر الأمنية القطرية المعتمدة.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٢/٣٠٠، مبلغ ٤٠٠ ٩٦٠ ١٢٤ ١ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بلغت المساهمات غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ١٦٨,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٩٠٠ ٦٨٢ ١ مليون دولار. وتم سداد تكاليف القوات والشرطة المشكلة للفترة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، في حين تم سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٦٣ - يمثل توقيع الاتفاق المنشط في ١٢ أيلول/سبتمبر، تطورا هاما في طريق إعادة جنوب السودان إلى السلام والاستقرار. وأحيي الأطراف على التحلي بروح التوافق من أجل الاتفاق على هذا الإطار الذي يوفر الأساس لحل سياسي شامل. والتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لاتفاق السلام نصا وروحا مسؤولية تقع على عاتق أطراف النزاع دون سواهم.

٦٤ - ويتحتم الآن على قادة جنوب السودان الاضطلاع بمسؤولياتهم وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لجعل الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، والتي تدوم ثمانية أشهر، ناجحة من أجل تمهيد الطريق للمرحلة

الانتقالية التي ستؤدي إلى إجراء الانتخابات. لذا، فإنني أحث الأطراف على تحقيق نقطتين مرجعيتين، هما وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية المنقحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، بوصف ذلك مسألة ذات أولوية خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

٦٥ - وما لم يعجل الموقعون على الاتفاق المنشط بوضع الحلول التوفيقية اللازمة للتوصل إلى اتفاق شامل وواقعي بشأن تجميع ودمج قواتهم، وبشأن الترتيبات الأمنية اللازمة لدعم تنفيذه، ستفتقر المرحلة الانتقالية إلى أساس سياسي وأمني لا غنى عنه. ولا يمكن التعويض عن هذا الضعف من خلال نشر قوات إضافية لقوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة، بل يجب معالجته سياسيا. لذلك، فإنني أشجع قادة المنطقة والأطراف على مضاعفة جهودهم للتوصل إلى اتفاق أمني شامل لتجميع القوات ودمجها، وعودة جميع القادة إلى جوبا.

٦٦ - وأثني على الوساطة التي قامت بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأنوه بالتزام رؤساء دول وحكومات الهيئة، ولا سيما إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا، ببذل جهودهم الجماعية للتوصل إلى التوقيع على الاتفاق المنشط. وفي هذا الصدد، أحث بشدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن على مواصلة النظر في هذه المسألة وضمان الإبقاء على الزخم المتولد عن التوقيع على الاتفاق وتنفيذ جميع أحكامه بالكامل. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد وتلتزم التزاما كاملا بدعم تلك الكيانات في هذا الجهد.

٦٧ - ورغم أنه لم يتم التقيد تماما بالجداول الزمنية للتنفيذ، يجري تسجيل تقدم ملموس. وأرحب بالزيارات الميدانية المشتركة التي قام بها مؤخراً كل من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان ويظل الأمل يحدوني في أن تساعد تدابير بناء الثقة هذه مع وضع الصيغة النهائية للترتيبات الأمنية وتنفيذها في إسكات المدافع والبدء في تحقيق السلام الذي يتوقعه شعب جنوب السودان. ومشاركة الموقعين في اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية، واللجنة الوطنية لتعديل الدستور، وعدة آليات تابعة لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، هي أيضا جديرة بالثناء، وألاحظ أن الموقعين قد سموا مرشحيهم لكل آليات الاتفاق المنشط. وأدعو الموقعين والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى تسريع جهودهم، وفي هذا الصدد، أقدم دعم الأمم المتحدة عند الضرورة.

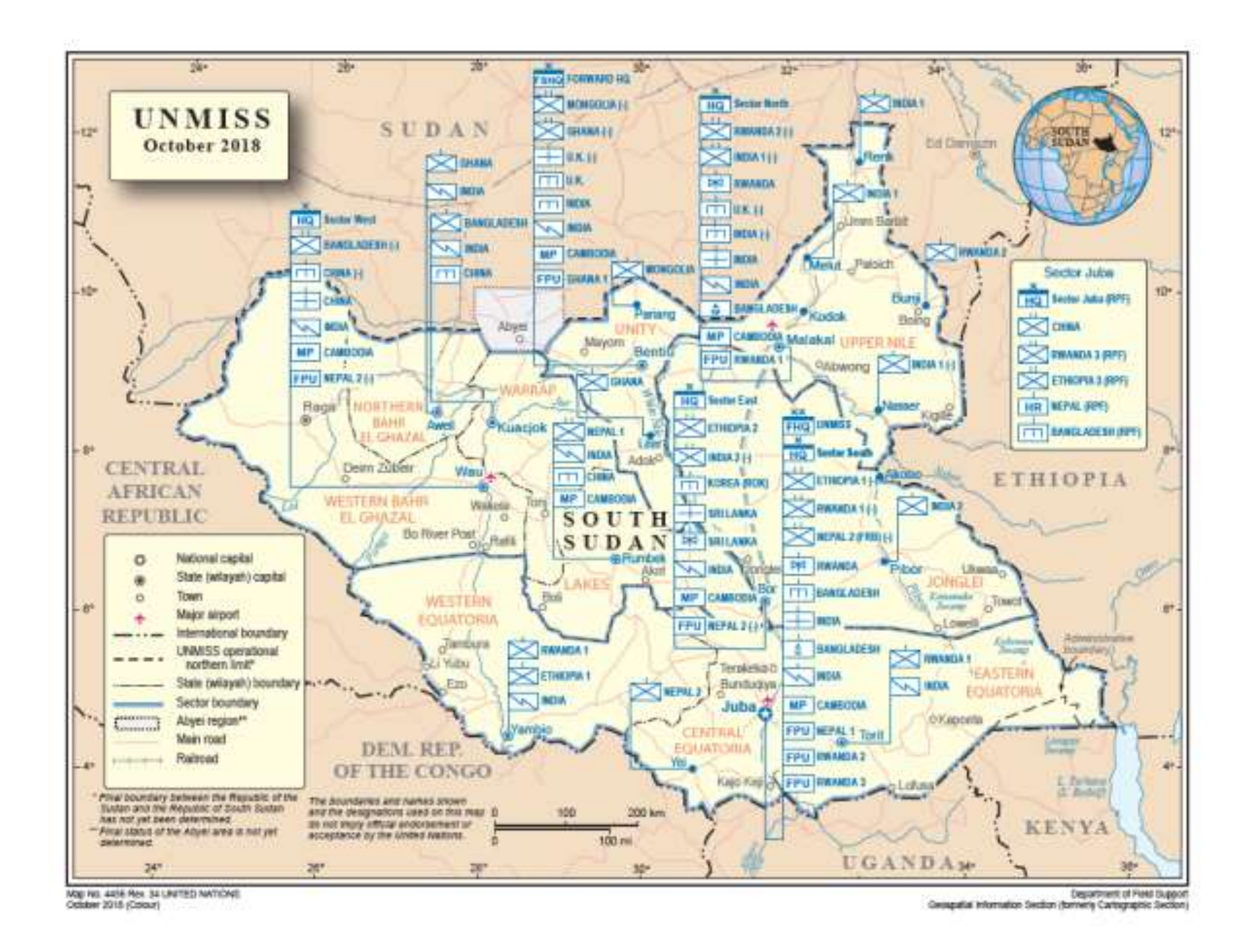
٦٨ - وعلى الرغم من هذه التطورات، فإنني ألاحظ أن الاتفاق المنشط لم يكن له بعد تأثير حاسم على البيئة الأمنية بالنسبة للسكان المحليين. ويستمر القتال المتقطع بين الحكومة وقوات المعارضة، وكذلك بين جماعات المعارضة في منطقة ياي، في وسط الاستوائية، وفي مثلث واو في غرب بحر الغزال. وبالإضافة إلى الآثار السلبية على السكان، فإن استمرار القتال يعني أن البعثة والشركاء في المجال الإنساني ما زالوا يمنعون من الوصول إلى السكان المتضررين.

٦٩ - وأدين أيضا بأشد العبارات استمرار انتشار العنف الجنسي الذي تذكر به على نحو صارخ الهجمات التي وقعت مؤخرا في ولاية. فهذه الوحشية أمر لا يمكن الدفاع عنه، وأحث الأطراف على عدم ادخار أي جهد في تقديم جميع المسؤولين عن تلك الفظائع إلى العدالة. إذ لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي دون وضع حد للأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء ومساءلة المسؤولين عنها.

٧٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد مصدر قلق بالغ وهي نتيجة مباشرة للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمخاطر التي يتعرضون لها والعوائق التي يقيمها أطراف النزاع غير مقبولة. وما زلت أشعر بقلق عميق بشأن موظفَي البعثة اللذين اعتقلا في عام ٢٠١٤ وما زال مكان وجودهما مجهولا. وأدعو جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة، إلى ضمان بيئة أكثر أمنا وأكثر ملاءمة للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل لتقديم المساعدة إلى أشد المدنيين ضعفا في جنوب السودان.

٧١ - ويوفر الاتفاق المنشَّط فرصة لا مثيل لها لإنهاء النزاع الذي عرّض جنوب السودان ومواطنيه للخراب المروع والعنف والظروف الإنسانية الرهيبة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يمكن للحوار الوطني، إذا تم إجراؤه بنزاهة وشمول، أن يكمل تنفيذ الاتفاق. وأشجع اللجنة التوجيهية للحوار الوطني على مواصلة جهودها نحو عملية تشاركية وذات مصداقية، بما في ذلك تواصلها مع قادة المعارضة. وستواصل الأمم المتحدة دعم هاتين العمليتين، في تعاون وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

٧٢ - وفي الختام، أعرب أيضا عن خالص تقديري للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذين يعملون بشجاعة، تحت قيادة ممثلي الخاص ديفيد شيرر، من أجل حماية المدنيين في حالات الضعف، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم عملية السلام. وأشكر بصفة خاصة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي وفرت أفرادا نظاميين وأصولا للبعثة تشتد الحاجة إليهم. وأثني كذلك على فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على شجاعتهم وتضحياتهم الهائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان، في ظروف شاقة وخطرة غالبا. وأشكر المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل ويس، على جهوده في قيادة عملية السلام ودعم الخطوات الأولية في عملية التنفيذ. وأخيرا، أثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها رؤساء دول وحكومات الهيئة لصمودهم في توجيه عملية السلام. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للمشاركة النشطة والشخصية لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، في الجهد الجماعي المبذول من أجل تحقيق السلام في جنوب السودان.


UNMISS
October 2018
SUDAN
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
ETHIOPIA
DEM. REP. OF THE CONGO
UGANDA
KENYA
Sector Juba
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
Map No. 4456 Rev. 34 UNITED NATIONS
October 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

